

أخبار

منع الصيد ضمن نطاق البلديات

أعلن وزير البيئة محمد المشنوق أنّ بإمكان البلديات التي ترغب في منع الصيد داخل أراضيها، سواء أكانت ملكاً عاماً أم مشاعاً بلدياً، تقديم طلبات منع الصيد إلى وزارة البيئة، وذلك وفقاً للقرار رقم 1/236 تاريخ 17/11/2012 القاضي بتحديد الأراضي التي يمنع الصيد فيها بناءً على طلب مالكيها أو مستثمريها وتنظيم وضع لوحات منع الصيد عليها، وإرفاق هذه الطلبات بالمستندات المحددة في المادة الثالثة من هذا القرار، حتى يصار إلى إصدار قرار من وزير البيئة بمنع الصيد على الأراضي موضوع الطلب، والإجازة للبلدية بوضع لوحات على حدود هذه الأراضي تمنع الصيد داخلها.

وقف العمل في سدّ بحيرة جنّة

أصدر قاضي الأمور المستعجلة في محكمة جبيل- قرطبا قراراً طلب فيه «وقف العمل في بناء سدّ بحيرة جنّة إلى حين ورود تقرير الخبير في شأن الأعمال الجارية وتداعياتها، خلال مهلة أربعة أيام بعد معاينة مدى مطابقتها للأنظمة البيئية والسلامة العامة»، وذلك إثر الشكوى التي تقدمت بها الحركة البيئية اللبنانية إلى وزارة البيئة بشأن مخالفة سدّ بحيرة جنّة للقوانين البيئية. وكانت الحكومة قد أصدرت قرارين وزاريين (رقم 2652 و1858) لوقف الأعمال الجارية في هذا السدّ إلى حين البت بدراسة الأثر البيئي الملزمة استناداً إلى قانون حماية البيئة 444/2004 والمرسوم الاشتراعي 2012/8633 المتعلق بتقويم الأثر البيئي. لكنّ هذين القرارين لم يوقفا وزارة الطاقة والمياه عن القيام «بالأعمال المشوّهة والمدمرة لوادي نهر إبراهيم المصنّف موقعاً طبيعياً».

أول قرار حماية في البقاع

أصدر القاضي أنطوان أبو زيد، قرار الحماية الأول في محافظة البقاع لمصلحة سيدة تعرضت للعنف الأسري على يد زوجها وأبنها وزوجة ابنتها. وجاء في القرار إبعاد الابن وزوجته عن المنزل بصورة دائمة والامتناع عن التعرض لها. إضافة إلى إخراج الزوج من المنزل والعودة إليه فقط لدى إبرازه ما يثبت خضوعه لجلسات تأهيل، وإلزامه بتسديد بدل الإيجار الشهري للمنزل الذي تقطنه الزوجة وسلفة شهرية قدرها 400 ألف ليرة.

الأونروا تحرم 1100 عائلة نازحة المساعدات

اعتصم عدد من العائلات الفلسطينية النازحة في مخيم عين الحلوة أمام مكتب مدير المخيم احتجاجاً على قرار الأونروا شطب 1100 عائلة منكوبة من النازحين الفلسطينيين من سوريا في مخيمات لبنان وحرمانها المساعدات الإنسانية. ورأوا أن «قرار الأونروا ظالم وجائر بحق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وأنه يهدف إلى تجويعهم وتهجيرهم وحرمانهم أبسط حقوقهم».

إطلاق مشروع «رعاية المرأة الحامل ومولودها»

أطلق وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، مشروع «رعاية المرأة الحامل ومولودها» في مستشفى راشيا الحكومي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمقاصد الخيرية الإسلامية ومفوضية شؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي. يهدف المشروع إلى تحسين الوضع الصحي للأمهات والرضع وتعزيزه، وتسهيل معاينة الحوامل، وعمليات الولادة في المناطق الأكثر حاجة. رأى أبو فاعور أن «هذا البرنامج يطلق لاعتبار أساسي، هو أن المناطق النائية لا تحظى بالرعاية الصحية اللازمة، وتحديدًا في مسألة الولادات والحمل، وليس هناك رعاية صحية كاملة للنساء الحوامل في فترة ما قبل الولادة وفي ما بعدها ورعاية الأطفال». ولفت إلى أن النسبة العالية من وفيات الأطفال هي في المناطق البعيدة، لأن مركز الدولة يحظى برعاية صحية متقدمة، وهذا المشروع يهدف إلى رعاية الوالدة والمولود في أن واحد، وهو جزء من وظيفة الدولة الاجتماعية ومسؤوليتها».

ورش عمل في وزارة الأشغال استعداداً للشتاء

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، انطلاق ورش عمل تقوم بها الوزارة على مشارف فصل الشتاء، وأشار إلى أنه «تأخذ الإجراءات المناسبة لتنظيف الأبنية والمجاري الصحية ودعوة الشركات المعنية بهذا الشأن إلى متابعة عملها»، مؤكداً أن «مهندسي الوزارة سيتابعون ويراقبون الأعمال التي تقوم بها هذه الشركات، وأن الوزارة ستبذل كل الجهد لعدم حصول خلل ما، إنما الظروف المناخية والعوامل الطبيعية هي التي تتحكم أحياناً في الأمور». وفي موضوع نفق المطار، تمنى عدم الوصول إلى ما حصل العام الفائت، موضحاً أن وزارة الأشغال العامة والنقل «لا علاقة لها بما حصل، لأنه خارج نطاق مسؤولياتها، وصيانتها تعود إلى شركة الميز، وأن المديرية العامة للطيران المدني أرسلت كتاباً إلى الشركة تطالب فيه باتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بواجبها لعدم وقوعها في الخطأ نفسه، وأن يكونوا على مستوى المسؤولية».

إجمالي رأس المال (لقيمة الموجودات) في النظام المصرفي اللبناني ككل، انسجماً مع مقررات مؤتمر بازل 2، إلى 14,31% عام 2013، مقارنة بـ 13,86% عام 2012. في السياق نفسه، ودائماً بحسب التقرير، حققت المصارف (عام 2013) أرباحاً صافية بلغت 1894 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً نسبته 0,5%، مقارنة مع عام 2012.

يأتي هذا «الركود» في الربحية في سياق نمو في الربح الصافي المتأتي من (فارق) الفوائد بلغ 5,7%، وزيادة في الدخل الناتج من صافي الرسوم والعمولات بلغ 4,2% (1)، ما أدى إلى نمو إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 3,9%، في مقابل ارتفاع الأكاليف التشغيلية بنسبة 8,4% (لا يوضح التقرير كيفية احتساب هذه الزيادة). بحسب التقرير، فإن إجمالي استثمار الموجودات وهوامش التشغيل، الصافية تدنت خلال العام الماضي، متسببة بانكماش في نسب عوائد التوظيف؛ فانخفضت نسبة العائد لمعدل الموجودات عند المصارف من 1,07% إلى 1,00%، بينما انخفضت نسبة العائد لمعدل الأسهم من 12,08% إلى 11,09%.

يرى التقرير أن المصارف اللبنانية «في موقع مؤات لاستغلال أي انعكاس في منحى الأمور (السلبى)، على المستوى المحلي أو في الأسواق الإقليمية التي توجد فيها»، قائلاً إن «الأساسات المالية المتينة للمصارف اللبنانية، وتنوعها لنشاطاتها، وفلسفاتها الإبداعية في الإدارة، وخدماتها ومنتجاتها الرائدة، تضعها في موقع مناسب لحصد منافع زيادة الطلب على الخدمات المالية في عدد من الأسواق التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية، والتي لها آفاق مهمة للنمو على المديين المتوسط والطويل».

يلحظ التقرير نمواً في الإقراض العام الماضي «مدعوماً جزئياً» من «رزمات التحفيز الوائزنة» التي قدمها مصرف لبنان، إذ نمت القروض الصافية بـ 15,2%، لتصل إلى إجمالي 62 مليار دولار في نهاية العام الماضي. وعلى الرغم من نسبة تحوط «جيدة» بلغت 77,7% عام 2013 (يرى بعض الاقتصاديين أن الإعلان عن معدلات تحوط مرتفعة هدفه «تهريب الأرباح»)، انخفضت نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي

«انكشاف متزايد» على الدين السيادي خلف العام الفائت

القروض من 7,1% عام 2012 إلى 6,78% عام 2013، مسجلة أدنى معدل لها في العقد الماضي؛ ورغم كون المعدل المذكور أعلى من المعدل الإقليمي البالغ 4,6%، فهو يتسق بحسب التقرير مع المعدل نفسه في الأسواق الناشئة والعالمية، والبالغة 6,7% و6,6% على التوالي. ولدى إضافة القروض «دون المعيار» إلى تلك المشكوك بتحصيلها، تصبح نسبة النوعين الأخيرين من القروض إلى إجمالي القروض 7,8%. كما يلحظ التقرير «تعزيزاً إضافياً» لرسطة المصارف، إذ حافظت ارتفاع قيمة الأسهم بنسبة 8,6% عام 2013 على نسبة أسهم للموجودات بلغت 8,9%. وبالتوازي، ارتفعت نسبة

الاقتصاد، وتشجع الاستهلاك، لا الإنتاج»، يقول هؤلاء.

بحسب التقرير، النشاط الإجمالي للقطاع، الذي يقاس بجمع موجودات البنوك العاملة في لبنان، ارتفع بنسبة 9,7% العام الماضي، ليصل إلى 199 مليار دولار في نهاية السنة؛ ويعود ذلك أساساً بحسب التقرير إلى زيادة ودائع الزبائن بنسبة 9,5% في العام نفسه، مسجلاً أعلى نسبة نمو خلال 3 سنوات (يمثل تراكم الفوائد جزءاً أساسياً من زيادة الودائع والموجودات، قد يصل إلى حوالي ثلاثة أرباع الزيادة، بحسب أحد الاقتصاديين). كما حافظت المصارف على نسبة سيولة عالية، بحسب التقرير، إذ بلغت السيولة الأولية الصافية كنسبة من إجمالي الودائع عام 2013 «نسبة سيولة» قدرها 30,7%، رغم كونها أدنى من النسبة نفسها لعام 2012. تعكس نسبة القروض إلى الودائع صورة وضع السيولة بدقة، وهي بلغت 37,7% العام الماضي (علماً بأن النسبة تلك تعكس نسبة القروض إلى القطاع الخاص فقط. ويرى بعض الاقتصاديين أن عدم احتساب قروض القطاع العام هدفه التقليل من نسبة المخاطر)، مقارنة بمعدل إقليمي يبلغ 70,2%، ومعدل 77,1% للأسواق الناشئة، ومعدل عالمي يبلغ 83,1%.

يفسد واقع «الانكشاف المتزايد على الدين السيادي الذي شهده القطاع المصرفي خلال العام الفائت» الصورة الوردية لـ«السيولة الوفيرة»، بحسب التقرير نفسه، إذ زادت نسبة (سندات الدين السيادي بالعملة الأجنبية) «اليوروبوندرز» للودائع بالعمل 13,4% عام 2012 إلى 15,7% عام 2013؛ فباتت تشكل 101,2% من حصص المساهمين العام الماضي، مقارنة بـ 84,3% عام 2012.

تقرير

مسلسل أعطال الكهرباء مستمر



الكلام عن صرف مخول وباجوق وشعيب عار عن الصحة (مروان بو حيدر)

جزين، ورأت اللجنة أن «ما تقوم به شركات مقدمي الخدمات عمل مشين من شأنه أن يحوّل المعركة إلى ساحتهم، وستبدأ معالمها بالظهور ابتداءً من يوم الاثنين المقبل، في أي مكان وزمان يختاره العمال المياومون وجباة الإجراء في بيان أن صرف واكيم وعطار جاء بعدما تهجم الأخيران على مدير في الشركة خلال زيارته لداائرة جزين وتهديده بالسلاح، وتوجيه كلمات نابية إليه وإلى الشركة ومديريها. وأوضحت الشركة أن الكلام عن صرف مخول وباجوق وشعيب «عار تماماً من الصحة»، وأنها «قامت بإجراءات إدارية بحث، عبر نقلهم من وظيفتهم في شركة كهرباء لبنان إلى وظيفة أخرى في مكاتبها».

ف. ا. م.

قطع عدد من الأهالي طريق كورنيش المزرعة باتجاه البربير بعد ظهر أمس، احتجاجاً على انقطاع التيار الكهربائي. كان سبب الانقطاع تعطل الكابل المطور الرئيسي لمخرج البربير من محطة تحويل الكهرباء الرئيسية (توتر عال - متوسط) في منطقة الحرج، الذي يغذي محيط مستشفى البربير وجزءاً من منطقة المزرعة، ما أدى إلى عزل 15 محطة تحويل لتعذر وجود مصادر رديفة لتغذيتها، بحسب مؤسسة كهرباء لبنان، التي أعلنت أن فرقها الفنية باشرت بأعمال الحفر لإصلاح العطل بعد الاستئصال على الرخص اللازمة من بلدية بيروت.

من جهتها، أعلنت مؤسسة الكهرباء أنها «تسعى جاهدة لتصليح جميع الأعطال في جميع المناطق اللبنانية، التي لا تتطلب معدات ومواد من المبنى المركزي المقفل قسراً، كما هي حال عطل كابل البسطه - الأونسكو الذي لا تزال عملية إصلاحه متعثرة بسبب الحاجة إلى مواد موجودة حصراً في مخازن المؤسسة في المبنى المركزي»، إذ يستمر عمال «الكهرباء» المياومون سابقاً بإقفاله منذ أكثر من 5 أسابيع، أي منذ أن رفع مجلس إدارة المؤسسة مذكرة إلى وزارة الطاقة والمياه ومجلس الخدمة المدنية، حدد فيها شواغر المؤسسة بـ 879 عاملاً فقط من أصل نحو 1600 عامل مياوم سابقاً يطالب معظمهم بتثبيتهم في الملاك.

في السياق نفسه، ردت «الشركة الوطنية للخدمات الكهربائية» NEU الملتزمة بخدمات الكهرباء في المناطق الواقعة جنوبي بيروت الإدارية على

عزل 15 محطة

تحويل لعدم وجود مصادر رديفة لتغذيتها

التصريحات التي أطلققتها «لجنة المتابعة» لعمال «الكهرباء» المياومين سابقاً، والتي استنكرت فيها توقيف رئيسها لبنان مخول وعضوي اللجنة بلال باجوق وأحمد شعيب عن العمل، وطرد المياومين السابقين فادي واكيم ومارون عطار العاملين في دائرة كهرباء